«الامتياز» تنفي تأسيس «لاند العقارية» وتؤكد بيع حصتها بالشركة

نفت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية قيامها بتأسيس شركة لاند المتحدة العقارية، مؤكدة أنها كانت من ضمن مساهمي الشركة، وأنها باعت حصتها فيها منذ عام 2013، وفقا لموقع مباشر .

وأكدت "الامتياز" في بيان للبورصة ، أمس الخميس، رداً على الأخبار المتداولة بقيام المجموعة بتأسيس شركة "لاند العقارية" في عام 2008، أنه لا توجد أي علاقة أول ملكية بين الأخيرة ومجموعة الامتياز الاستثمارية.

وكانت أخبار نُشرت بالصحف المحلية أمس، مفادها قيام مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية بالموافقة المبدئية على إدراج "لاند العقارية" في بورصة الكويت، وأن "الامتياز" هي التي أسست تلك الشركة في عام 2008.

يُشار إلى أن "الامتياز" لها استثمارات في عدة شركات بحصص متفاوتة، منها ما هو مُدرج ببورصة الكويت وشركات أخرى غير مُدرجة.

الأسعار ظلت متقلبة خلال الأسابيع القليلة الماضية

«كامكو إنفست»: استئناف الإمدادات وجائحة «كوفيد19» يحدان من مكاسب النفط

قال تقرير كامكو انفست الصادر أمس الخميس حول أداء أسواق النفط العالمية أكتوبر 2020 ، وظلت أسعار النفط متقلبة خلال الأسابيع القليلة الماضية في ظل ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد19- مما أدى إلى تشديد عمليات الإغلاق في أجزاء عدة من العالم بما في ذلك وسط غرب الولايات المتحدة وأوروبا. وأدت الأحداث، بما في ذلك الانباء الخاصة بصحة الرئيس الأمريكي واستئناف الإمدادات من ليبيا، إلى تراجع الأسعار في بداية أكتوبر 2020 إلا ان تلك الفترة أعقبها تحقيق مكاسب متواصلة على خلفية إضرابات عمال النفط في النرويج وكذلك البيانات الاقتصادية المشجعة الصادرة من الهند والصين بصفة رئيسية. كما أدى انقطاع حوالي 1.67 مليون برميل يومياً أو ما نسبته 92 في المائة من إمدادات النفط من خليج المكسيك الأمريكي على خلفية إعصار دلتا خلال الأسبوع الثاني من أكتوبر 2020 إلى تعزيز الأسعار.

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام

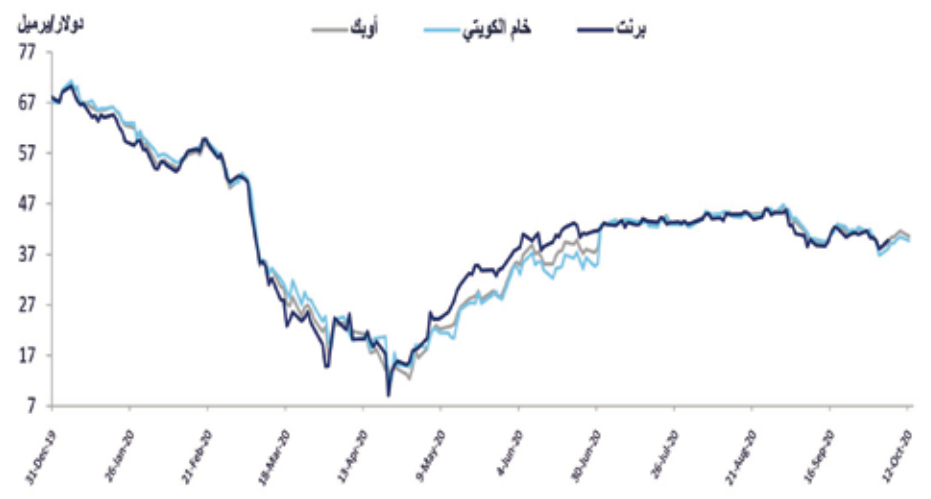

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الانتاج النفطي لشهر سبتمبر 2020 – (مليون برميل يومياً)

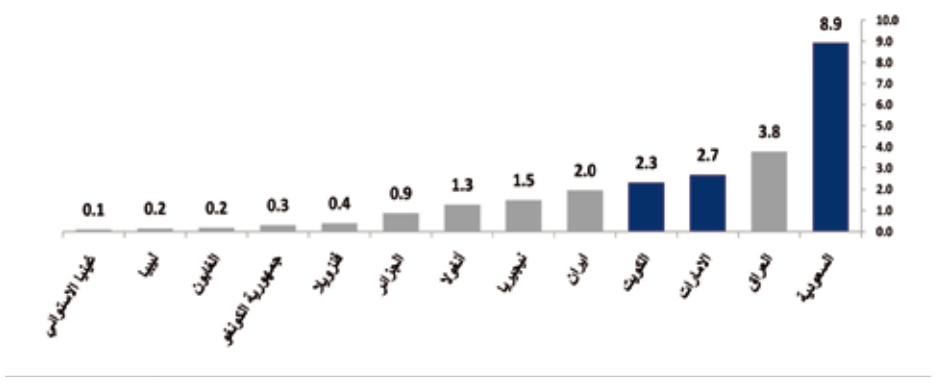

◆ ارتفاع منصات الحفر في الولايات المتحدة بواقع 14 ليصل إلى 193 منصة حفر

◆ أوبك أكثر تفاؤلاً مقارنة بتوقعات وكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق بتعافي الطلب

◆ أسعار العقود الفورية تمكنت من استعادة مستوى 40 دولار خلال الشهر الجاري

الاتجاهات الشهرية

بعد تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 3 أشهر في بداية أكتوبر 2020، تمكنت أسعار العقود الفورية من استعادة مستوى 40 دولار أمريكي للبرميل خلال الأسبوع الثاني من الشهر بعد أنباء خفض الإمدادات القادمة من الولايات المتحدة على خلفية إعصار دلتا واضرابات عمال القطاع النفطي في النرويج. إلا انه تم كبح جماح المكاسب بعد استئناف إنتاج النفط الليبي إلى جانب الاتجاهات المختلطة المتعلقة بالطلب على النفط في ظل عودة ظهور حالات الاصابة بفيروس كورونا. وعلى الرغم من ذلك، أدت المخاوف على جبهة الطلب إلى انخفاض متوسط أسعار النفط خلال سبتمبر 2020 بصفة عامة. وبلغ متوسط سعر العقود الفورية لخام الأوبك 41.54 دولار أمريكي للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 8.1 في المائة على أساس شهري، فيما يعد أول انخفاض يسجله في ستة أشهر. وكان تراجع سعر الخام الكويتي أقل قليلاً، حيث انخفض بنسبة 6.6 في المائة ش على أساس شهري وبلغ في المتوسط 42.1 دولار أمريكي للبرميل، في حين شهد سعر مزيج خام برنت انخفاضا بمستوى أكبر بكثير بلغت نسبته 9.4 في المائة، ووصل في المتوسط إلى 40.6 دولار أمريكي للبرميل.

على صعيد أخر، أصدرت كلا من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية توقعاتهما طويلة الأجل لسوق النفط الأسبوع الماضي والتي أظهرت أن الأوبك كانت أكثر تفاؤلاً نسبيا مقارنة بتوقعات وكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق بتعافي الطلب بعد جائحة كوفيد19-. ووفقا لمنظمة الأوبك، من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستويات ما قبل الجائحة في العام 2022 وأن يظهر نمواً حتى أواخر العام 2030، ومن المتوقع بعد ذلك أن يظهر ثباتا على مستوى الطلب.

وخفضت الأوبك أيضاً تقديراتها للطلب طويل الأجل بأكثر من 1 مليون برميل يومياً مقارنة بتوقعاتها السابقة، اذ تتوقع الآن أن يرتفع الطلب العالمي على النفط من 99.7 مليون برميل يوميا في العام 2019 إلى 109.3 مليون برميل يوميا في العام 2040 ثم ينخفض هامشياً إلى 109.1 مليون برميل يومياً في العام 2045. من جهة أخرى، حذرت وكالة الطاقة الدولية من أن الجائحة سيكون لها تأثيراً دائماً على سوق النفط ومن المتوقع أن يتعافى الطلب إلى مستويات ما قبل الجائحة فقط في العام 2023 بشرط السيطرة على الجائحة العام المقبل.

وذكرت الوكالة أنه من المتوقع أن يستقر الطلب على النفط بعد العام 2030 ومن المتوقع أن تكون مستويات الذروة أقل بكثير من التوقعات السابقة.

ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار 0.75 مليون برميل يومياً في المتوسط حتى العام 2030 ليصل إلى 103.2 مليون برميل يومياً، أي أقل بنحو 2 مليون برميل يومياً عن توقعاتها السابقة. إلا انه على صعيد العرض، فإن انخفاض الاستثمارات الرأسمالية في أنشطة التنقيب الجديدة في الولايات المتحدة وكذلك تراجع أسعار النفط التي أثرت على الأداء المالي للشركات العاملة في مجال النفط قد يساهم في الحد من نمو الإنتاج خلال السنوات القادمة.

الطلب على النفط

ظلت تقديرات نمو الطلب العالمي على النفط عند نفس مستويات الأشهر السابقة دون تغيير يذكر مع توقع انخفاض قدره 9.5 مليون برميل يومياً في العام 2020 ليصل إلى 90.3 مليون برميل يومياً خلال العام. وتم تعديل الطلب الخاص بالدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وخفضه بمقدار 0.06 مليون برميل يومياً للعام الحالي ليصل إلى 42.9 مليون برميل يومياً، أي بانخفاض قدره 4.84 مليون برميل يومياً.

ويعكس خفض تلك التقديرات المراجعة السلبية للطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا خلال النصف الثاني من العام 2020 على خلفية ضعف الطلب خلال موسم الصيف. وقابل ذلك انخفاض الطلب بوتيرة أقل مما كان متوقعاً خلال النصف الأول من العام 2020 على خلفية ثبات معدلات الطلب على المواد البتروكيماوية الخام في الولايات المتحدة وزيادة إعادة تخزين وقود التدفئة في أوروبا.

عرض النفط

انخفض الإنتاج العالمي من السوائل النفطية في سبتمبر 2020 بمقدار 0.06 مليون برميل يومياً وبلغ في المتوسط 90.71 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع هامشي في إنتاج الدول غير التابعة لمنظمة الأوبك، خاصة البرازيل وكازاخستان، بإجمالي 0.01 مليون برميل يومياً ليصل في المتوسط الى 66.6 مليون برميل يومياً، هذا بالإضافة إلى استمرار تراجع إنتاج دول الأوبك. ونتيجة لذلك، انخفضتحصة الأوبك هامشياً خلال الشهر لتصل إلى 26.6 في المائة.

النقابات المعنية. من جهة أخرى، استعادت الولايات المتحدة أنشطة الإنتاج بعد أن أثر إعصار دلتا على 17 في المائة من إجمالي الإنتاج اليومي للنفط الأمريكي و5 في المائة من إنتاج الغاز الطبيعي. وشهد عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة انتعاشاً مستمراً بعد أن وصل العدد إلى أدنى مستوياته المسجلة في 15 عاماً في منتصف أغسطس 2020. ووفقاً لأحدث البيانات الأسبوعية الصادرة عن شركة بيكر هيوز، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة بواقع 14 منصة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ليصل إلى 193 منصة حفر. كما رفعت ليبيا حالة القوة القاهرة في العديد من منشآتها النفطية واستأنفت الإنتاج الذي سرعان ما وصل إلى حوالي 355 ألف برميل يومياً بحلول الأسبوع الثاني من أكتوبر 2020.

أما من حيث الطلب على النفط، ارتفع طلب الهند على الوقود في سبتمبر 2020 للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر على خلفية تخفيف القيود المتعلقة باحتواء الجائحة وارتفع إجمالي استهلاك الوقود المكرر بنسبة 7.2 في المائة على أساس شهري، لكنه ظل أقل بنسبة 4.4 في المائة عن مستويات العام الماضي في سبتمبر 2020. كما تحسنت أيضاً واردات الصين من النفط بنسبة 5.5 في المائة على أساس شهري في سبتمبر 2020 لتصل إلى 11.8 مليون برميل يومياً.

بحلول الأسبوع الأول من أكتوبر 2020 مما أثر على حوالي 8 في المائة من الطاقة الإنتاجية للنفط في النرويج أو حوالي 330 ألف برميل يومياً. وكان من المتوقع أن يتسع نطاق الإضرابات، إلا ان التقارير تشير إلى انتهائها بعد اجراء مفاوضات ناجحة مع

مساهمو «الأولى» يناقشون مخالفات صفقة بيع أسهم بشركة البورصة 4 نوفمبر

اجتماع سابق للشركة

تناقش العمومية العادية للشركة الأولى للاستثمار يوم الأربعاء 4 نوفمبر المُقبل، المزاعم حول مخالفات صاحبت صفقة بيع حصة "الأولى" في أسهم شركة بورصة الكويت ، وفقا لموقع مباشر .وقالت "الأولى" في بيان للبورصة أمس الخميس، إن تحديد موعد العمومية جاء للنظر فيما تزعمه مجموعة من المساهمين يملكون أكثر من 10 % من أسهم الشركة، والذين توجهوا بطلب الدعوة لاجتماع العمومية لمناقشة المخالفات المزعومة، والتي – على حد قولهم – ترتب عليها أضرار جسيمة على الشركة والمساهمين.

وأوضحت الشركة أن المساهمين سيناقشون خلال الاجتماع المُشار إليه عرض سعر جديد مُقدم من إحدى الشركات للجمعية العمومية لشراء ما نسبته 14.4 % من أسهم شركة بورصة الكويت بسعر أفضل.

والجدير بالذكر أن المالك الأكبر في رأسمال شركة بورصة الكويت هي مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات بنسبة 15.71 %، تليها حصة كل من مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار وشركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية بنسبة 14.41 % لكل منهما، بينما تمتلك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حصة بنسبة 6 %.

على الجانب الآخر، تمتلك مجموعة الخير الوطنية للأسهم والعقارات الحصة الأكبر في رأسمال "الأولى" بنسبة 13.8 %.

كانت خسائر "الأولى" تراجعت 99.6 % خلال النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 6.65 ألف دينار، مقابل 1.71 مليون دينار خسائر نفس الفترة من عام 2019.

«التجارة»: إغلاق 6 شركات شحن لنقل مواد غذائية مدعومة خارج البلاد

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية ان فرقها التفتيشية قامت بإيقاف وإغلاق ست شركات مختصة في شحن المواد الغذائية لرصدها مواد تموينية مدعومة من الدولة بصدد شحنها خارج البلاد.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أنه جار استكمال الاجراءات القانونية بحق تلك الشركات وتحويلها إلى النيابة التجارية لمخالفتها اللائحة التنفيذية رقم 117 لسنة 2013 مؤكدة عدم سماحها بشحن تلك المواد إلى خارج البلاد.

وأشارت الى ان فرقها التفتيشية قامت بالتعاون مع الإدارة العامة للجمارك الكويتية بالتدقيق والتحري حول عدة شركات برية وجوية وبحرية في شتى مناطق البلاد للتأكد من عدم وجود اي سلع مدعومة من الدولة.

وشددت التجارة على أنها لن تتهاون في اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يخالف القانون مع شركات الشحن أو غيرها لافتة إلى أن تلك المواد المدعومة هدفها تخفيف الأعباء عن المواطنين وتحقيق الاستقرار الغذائي.

«أسواق المال» تعدل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (72) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، والذي يشمل تعديل الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية، حيث ورد في القرار المذكور أعلاه، إضافة الملحق رقم (20) "نموذج عقد تأسيس شركة ذات غرض خاص" للكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010، وذلك سعياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والجهود المستمرة للهيئة المتمثلة بتطوير كفاءة البنية التشريعية لأسواق المال وتعزيز كفاءة السوق المالي من خلال تشجيع واستقطاب الشركات والمؤسسات لتأسيس شركات ذات غرض خاص في دولة الكويت بهدف إصدار أدوات الدين من خلال هيكل الصكوك و السندات المدعومة بالموجودات و عمليات التوريق .

أغلقت تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض المؤشر العام 12.4 نقطة

مؤشرات البورصة تتباين عند الإغلاق والسيولة تتراجع 26.3 بالمئة

تباين أداء المؤشرات الكويتية في ختام تعاملات أمس الخميس، حيث هبط المؤشران العام والأول بنسبة 0.22 % و0.33 % على الترتيب، بينما ارتفع السوق الرئيسي 0.13 %، فيما استقر تقريباً مؤشر "رئيسي 50" عند الإقفال.

وتقلصت سيولة البورصة الكويتية بنسبة 26.3 % لتصل إلى 47 مليون دينار مقابل 63.79 مليون دينار ، كما تراجعت أحجام التداول 32.2 % لتصل إلى 311.89 مليون سهم مقابل 460.23 مليون سهم بجلسة سابقة . وسجلت مؤشرات 7 قطاعات انخفاضاً بصدارة التأمين بتراجع نسبته 1.02 %، بينما ارتفعت مؤشرات 5 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بنمو قدره 4.18 %. وجاء سهم "الكويتية للاستثمار" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 6.62 %، فيما تصدر سهم "ريم" القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 17.14 %. وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.6 مليون دينار مُتراجعاً 0.67 %، بينما تصدر سهم "أعيان للإجارة" نشاط الكميات بتداول 24.98 مليون سهم مُرتفعاً 0.98 %. وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية على انخفاض مؤشر السوق العام 4ر12 نقطة ليبلغ مستوى 23ر5735 نقطة بنسبة هبوط بلغت 22ر0 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر311 مليون سهم تمت عبر 12849 صفقة نقدية بقيمة بلغت 9ر46 مليون دينار كويتي (نحو 8ر168 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6ر5 نقطة ليبلغ مستوى 71ر4457 نقطة بنسبة صعود بلغت 13ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر238 مليون سهم تمت عبر 6514 صفقة نقدية بقيمة 5ر13 مليون دينار (نحو 6ر48 مليون دولار). بدوره انخفض مؤشر السوق الأول 09ر21 نقطة ليبلغ مستوى 45ر6377 نقطة بنسبة هبوط بلغت 33ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر73 مليون سهم تمت عبر 6335 صفقة بقيمة 4ر33 مليون دينار (نحو 2ر120 مليون دولار).كما انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 15ر0 نقطة ليبلغ مستوى 57ر4519 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر210 مليون سهم تمت عبر 5366 صفقة نقدية بقيمة 15ر12 مليون دينار (نحو 7ر43 مليون دولار).